الشعر «الممتاز» بـ٤٠ ألف وغسيل السيارة بـ٣٠ ألفاً والنرجيلة بـ١٦ ألفاً!

صدور أسعار جديدة للحلاقة والمقاهي والمتنزهات الشعبية بدمشق

مدير التموين لـ«الوطن»: بناء على التكاليف المقدمة من الجمعيات الحرفية وحسب الأسعار الرائجة

| هادي بك الشريف

أصدرت لجنة تجديد الأسعار في محافظة دمشق قرارات بتحديد أسعار بدل خدمات «المقاهي والمتنزهات الشعبية والحلاقة الرجالية والنسائية وتصوير المستندات وخدمات غسيل السيارات»

وفيما يخص أجور الحلاقة الرجالية حددت اللجنة التكلفة لغير المصنف «شعبي» بـ١٠ آلاف ليرة بالنسبة لـ«قص الشعر» و٥ آلاف «حلاقة ذقن»، و١٥ ألف ليرة «قص شعر مع حلاقة ذقن»، في حين وصلت تكلفة الدرجة الممتازة إلى ٤٠ ألف ليرة لتكلفة قص الشعر مع حلاقة الذقن، علماً أن تكلفة قص الشعر ٢٥ ألف ليرة وحلاقة الذقن ١٥ ألف ليرة.

وبالنسبة للحلاقة النسائية حددت تكلفة قص الشعر بالنسبة لغير المصنف بـ١٥ ألف ليرة، و٣٠ ألف ليرة لـ«سيشوار مع تسريحة شعر طويل»، و٢٥ ألف ليرة لـ«سيشوار مع تسريحة شعر قصير»، على حين حددت تكلفة قص الشعر بالدرجة الممتازة بـ٣٠ ألف ليرة، وسيشوار مع تسريحة شعر طويل بـ٤٥ ألف ليرة، والقصير بـ٤٠ ألف ليرة.

وبالنسبة لخدمات المقاهي والمتنزهات، تراوحت أسعار كأس الشاي الكبير «خمير- ظرف» وفنجان القهوة، وكأس الزهورات الكبير والكابتشينو بين ٥٥٠٠ ليرة و٧٥٠٠ ليرة بالنسبة للمستوى الأول والثالث، في حين حدد تكلفة نرجيلة المعسل من الدرجة الأولى بـ١٦ ألف ليرة، والمستوى الثاني بـ١٥ ألف والثالث بـ١٤ ألفاً.

ووصلت أسعار خدمات غسيل السيارات «على الرافعة» بالنسبة للسيارة السياحية لـ ٣٠ ألف ليرة، وتكلفة غسيلها «على الأرض» بـ٢٠ ألف ليرة، وبالنسبة للسيارات «جيب – سرفيس– فان» حددت تكلفة غسيلها «على الرافعة» بـ٤٠ ألفاً و«على الأرض» بـ٣٠ ألف ليرة، في حين وصلت تكلفة غسيل الباص والكميون بـ١٠٠ ألف ليرة، وأجرة غسيل السيارة نوع «تيرولا- براد» إلى ١٢٥ ألف ليرة.

كما تراوحت أجرة تصوير المستندات بين ٢٥٠ ليرة إلى ٥٠٠ ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق ماهر البيضة إعداد دراسات لأسعار بدل خدمات غسيل السيارات وبدل خدمة الحلاقة الرجالية والنسائية وأسعار المشروبات المقدمة في المقاهي الشعبية وبدل خدمة تصوير المستندات بناء على التكاليف المقدمة من الجمعيات الحرفية المعنية وحسب الأسعار الرائجة مع مراعاة جميع بنود التكلفة.

وأضاف البيضة: تم مناقشة هذه التكاليف مع ممثلي هذه الجمعيات وقدمت هذه الدراسات إلى لجنة تحديد الأسعار في محافظة دمشق المشكلة استناداً إلى قرار وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ليتم عرضها على هذه اللجنة لإقرارها من قبلها.

كما أشار مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى أن جهاز حماية المستهلك يقوم بالتشديد على الإعلان عن هذه الأسعار ضمن الفعاليات كلها فيما يخصه واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة أصولاً بحق المخالفين استناداً إلى المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠١١.

٤٠٠ مركز معفى من التقنين في حماة ومدير الكهرباء: كل الخطوط بموافقات رسمية

استجرار غير مشروع للخطوط الذهبية

| حماة - محمد أحمد خبازي

يكثر الحديث في هذه الأيام بمحافظة حماة، عن الخطوط الكهربائية الذهبية المعفاة من التقنين، والمخالفات في منحها للعديد من الفعاليات الاقتصادية والصناعية والمجتمعية، والتعديات عليها، والتجاوزات المرتكبة من قبل بعض المعنيين في شركة الكهرباء بحماة بالسكوت عليها والتساهل في قمع المخالفات، وعدم تحصيل الغرامات بحق المخالفين الذين استجروا التيار الكهربائي استجراراً غير مشروع، ما يؤدي إلى هدر في المال العام.

ورداً على أسئلة «الوطن» حول هذا الملف الساخن، بين المدير العام لشركة كهرباء حماة حبيب خليل، أنه في حماة نحو ٤٠٠ مركز معفى من التقنين، وكلها خصصت للمستفيدين منها وفق نظام الاستثمار والقوانين المرعية، وبموافقات كل الجهات المعنية ومن ضمنها بالتأكيد وزارة الكهرباء ووفق الأسعار المعتمدة للكيلو الواط الساعي بنحو ١٩٠٠ ليرة.

وأوضح أن ثمة مخالفات ارتكبت على خطوط هذه المراكز، وتم ضبط العديد منها حسب الإمكانات والموارد البشرية المتاحة، التي لا تستطيع الإحاطة بكل تلك المراكز ومراقبتها مهما حاولت، لشح الكادر والآليات، لافتاً إلى أنه تم ضبط العديد من المخالفات على تلك الخطوط وتحويلها من منزلية إلى تجارية.

وحول عدم تنفيذ أغلب الضبوط التي نظمت بحق الأشخاص الذين يقومون بالاستجرار غير المشروع والتي تمت من دون الحصول على الموافقات الأصولية، وعدم تنفيذ برقيات قطع الخطوط المعفاة من التقنين خلال العطل الرسمية، ذكر خليل أن الشركة حصلت كل المبالغ التي حققتها نتيجة فرق التعرفة، والأضرار اللاحقة بالشركة لمراكز التحويل التي كانت موصولة على الخطوط المعفاة من التقنين في قمحانة ومحردة وغيرها وتم جبر الضرر المادي الذي لحق بالشركة.

وأضاف: كما تم تحصيل أغلب ضبوط الاستجرار غير المشروع التي نظمتها الضابطة العدلية لغاية نهاية العام الماضي، وعددها نحو ٩٤٨ ضبطاً وقيمتها الإجمالية أكثر من ٩٢٦ مليون ليرة، والمحصل منها أكثر من ٨٣٤ مليون ليرة، والتي لم تتم المصالحة عليها أحيلت إلى القضاء وعددها نحو ٤٧٠ ضبطاً.

وأشار إلى أنه في العام الحالي بلغ عدد الضبوط الكلي المنظم بحق المخالفين لنهاية الشهر السابع نحو ٣٨٧ ضبطاً، وقيمتها المالية أكثر من ١،٤ مليار، وعدد الضبوط المحصلة منها للفترة ذاتها نحو ٢٤٤ ضبطاً قيمتها المالية أكثر من ١ مليار و٩٨ مليون ليرة، وأحيل منها للقضاء ١٥٤ ضبطاً قيمتها المالية أكثر من ٣٨٨ مليون ليرة، وتم تحصيل قيمة ٢٩ ضبطاً منها بقيمة أكثر من ٢٦ مليون ليرة.

وفيما يتعلق بعدم تنفيذ برقيات قطع الخطوط المعفاة من التقنين خلال العطل الرسمية، بيّن مدير الكهرباء أن البرقيات تخص المدن الصناعية، وللعلم لا يوجد في حماة مدن صناعية وبالتالي لا يشملها قطع البرقيات، موضحاً أنه تم إعفاء الكثير لخارج من التقنين لوجود أحمال إستراتيجية عليها لايمكن فصل التغذية عنها، ومنها الخط المغفى الذي يغذي المنطقة الصناعية ويسمى خط «سادكوب» واسمه يعبر عن الغاية الأساسية منه، حيث يغذي إضافة إلى المنطقة الصناعية آبار مياه شرب التي تروي عدداً من أحياء حماة، والسجن المركزي، ووحدة تعبئة الغاز بفرع محروقات حماة، مع العلم أن حمولة هذا الخط بعد الخامسة مساء وأيام العطل لا تتجاوز ٥٠٠ كيلو أمبير حمولته العادية.

وأضاف: أما مخرج المصابغ على طريق حمص، فيغذي منشآت صناعية إضافة لآبار مياه الشرب للقرى والمزارع المحيطة، إضافة لمواقع إستراتيجية، ومخرج البوورسلان على طريق حمص يغذي منشآت صناعية وشركة البورسلان وآبار مياه للشرب ومواقع إستراتيجية، مشيراً إلى أن مخرج المطاحن التركي لمياه محطة علوك للعام الخامس على التوالي من خلال زيادة عدد الخزانات الثابتة المتوضّعة في أحياء مدينة الحسكة، وزيادة عدد الصهاريج التي تقوم بنقل المياه لتأمين بدائل مياه الشرب بالمجان، إضافة إلى العمل على حفر الآبار السطحية والعميقة في مشاريع سبل العيش لذوي الإعاقة ومصابي الحرب على وجه الخصوص والاستمرار بدعم المقيمين في المخيمات ومراكز الإيواء الداخلية وحماية المستهلك في محيطها، والعمل أيضاً على تأمين استمرارية تشغيل محطات التحلية عبر تأمين قطع الغيار والصيانة الدورية لها ومدها بمنظومات طاقة بديلة «شمسية» تعمل بالقدر الكافي لهذه المحطات.

وأشاد المحافظ بالمشاريع الخدمية والتنموية التي نفذتها المنظمة الدولية في المحافظة في قطاع المخابز وصيانتها وتأمين أجهزة إنارة تعمل على الطاقة الشمسية في قطاع عمل مجلسي مدينتي الحسكة والقامشلي، مؤكداً ضرورة زيادة أعداد أجهزة الإنارة المقدمة من المنظمة، لأهميتها في إعادة شريان الحياة البشرية للمدن لبلاً، إضافة إلى تأمين المنظمة للإنارة لمحطات التحلية والحدائق والساحات العامة، وتأهيل وصيانة الحدائق المنتشرة في الأحياء، داعياً إلى افتتاح مركز للدعم القانوني ومركز للخدمة المجتمعية في ريف المحافظة الجنوبي بالتشارك مع الجمعيات الأهلية العاملة بالمحافظة، وتفعيل وزيادة تعيشها محافظة الحسكة إلى المجتمع الدولي، والعمل على التواصل مع الدول المانحة لزيادة الدعم الإغاثي الذي سيُمنح للمحافظة التي تعيش ظروفاً إنسانية صعبة.

محافظ الحسكة ينتقد عمل المنظمات الدولية ويدعوها للقيام بواجباتها ودورها الإغاثي والإنساني

| الحسكة- دحام السلطان

انتقد محافظ الحسكة لؤي محمد صيّوح خلال لقائه الممثل المقيم للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في سورية «غوانزالو فارغاس لوسا»، أداء المنظمات الدولية العاملة في الشأن الإغاثي والإنساني بالحسكة، وتقصيرها في مهامها الموجودة لأجلها في المحافظة في ظل الظروف الإنسانية القاهرة التي يعيشها أبناؤها، مشدداً على ضرورة قيام المنظمات الدولية بدورها الإغاثي والإنساني والالتزام بواجباتها المنوطة بها تجاه المواطن، ولاسيما الأمر الذي يرتبط بما أفرزته الظروف الاستثنائية والطارئة التي ألمّت بمواطني مدينة الحسكة خلال الفترة الأخيرة.

وبيّن المحافظ خلال الاجتماع أولويات الاحتياجات والمطلبيات اللازمة لأبناء المحافظة وسبل زيادة دعم المنظمة الدولية وضرورة تدخلها في الوقت المناسب للتخفيف عن معاناة الأهالي، مؤكداً أن سياسات التجويع والتعطيش والتضييق والحصار الذي فرض على أبناء محافظة الحسكة، نتيجة لوجود الاحتلالين الأميركي والتركي اللذين يقتطعان أجزاءً واسعة من أراضيها ويسيطران على مقدراتها النفطية والغذائية ومصادر الطاقة المختلفة، يستوجب على المنظمات الدولية اتخاذ دور أكبر لعملها الإغاثي المرتبط بها في محافظة الحسكة.

ودعا صيّوح إلى ضرورة زيادة تدخل المنظمة الدولية لتلبية الاحتياجات المتزايدة والمطلوبة على قائمة الأولويات لمواطني مدينة الحسكة، ولاسيما الأمر الذي يتعلّق بمياه الشرب، في ظل استمرار قطع المحتل التركي لمياه محطة علوك للعام الخامس على التوالي من خلال زيادة عدد الخزانات الثابتة المتوضّعة في أحياء مدينة الحسكة، وزيادة عدد الصهاريج التي تقوم بنقل المياه لتأمين بدائل مياه الشرب بالمجان، إضافة إلى العمل على حفر الآبار السطحية والعميقة في مشاريع سبل العيش لذوي الإعاقة ومصابي الحرب على وجه الخصوص والاستمرار بدعم المقيمين في المخيمات ومراكز الإيواء

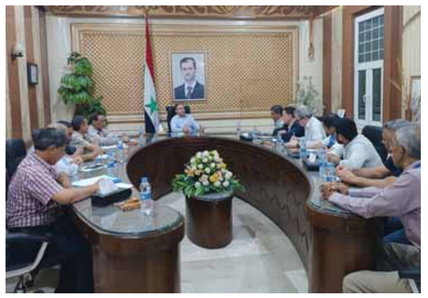

والتعامل معهم بمستوى واحد وفق أهمية الاستهداف وضرورات الحاجة.

وشدد على ضرورة إجراء المنظمة الدولية تنفيذ الصيانات اللازمة للمولدات الكهربائية التي تخدم عمل اللجنة الفرعية للإغاثة لتسهيل عملها بتخديم مواطني المحافظة، إضافة إلى إجراء الصيانات الدورية اللازمة للمولدات الكهربائية في القطاعات الحيوية الأخرى في المحافظة، مشيراً إلى تقديم كل التسهيلات الممنوحة والـلازمة لتسهيل عمل المنظمة الدولية في المحافظة لتلبية الاحتياجات الضرورية والملحة للمواطنين لأجل التخفيف من معاناتهم واحتياجاتهم الخدمية والإغاثية الإنسانية في ظل الظروف التي تعيشها المحافظة.

من جانبه أعرب ممثل المنظمة الدولية المقيم في سورية عن شكره لمحافظ الحسكة، على ما قدمه من شرح موسع يتضمن عرض أهم أولويات الاحتياج الضرورية في المحافظة، مؤكداً نقل هذه المعاناة الإنسانية التي تعيشها محافظة الحسكة إلى المجتمع الدولي، والعمل على التواصل مع الدول المانحة لزيادة الدعم الإغاثي الذي سيُمنح للمحافظة التي تعيش ظروفاً إنسانية صعبة.

سلة غذائية للعاملين في الحبوب والمطاحن بقيمة ٣٦٥ ألف ليرة ربعياً

صهيوني: يستفيد منها أكثر من ٧٥٠٠ عامل وحققت مصلحة العامل في هذه الظروف الصعبة

| محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية والزراعة والتبغ ياسين صهيوني أنه بالتعاون ومتابعة الاتحاد العام لنقابات العمال وبالتعاون مع إدارة مؤسسة السورية للحبوب تم تفعيل مادة في النظام الداخلي للمؤسسة تعطي العاملين على خطوط الإنتاج في المؤسسة الحق في الحصول على كيس طحين من إنتاج المؤسسة وبشكل شهري، ليحصل عليها العاملون كل ثلاثة أشهر وذلك نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة في البلاد.

وبعد مناقشة بين التنظيم النقابي وإدارة المؤسسة ومجلس الإدارة تقرر أن يتم استبدال منح هذه الميزة للعمال وبشكل مؤقت على شكل سلة غذائية تمنح للعاملين ليس على خطوط الإنتاج فقط، إنما لجميع العاملين في السورية للحبوب وفي جميع الفروع، وذلك من خلال التعاقد مع السورية للتجارة لمنح حامل إيصال السلة مواد غذائية من صالات السورية للتجارة بقيمة ٣٦٥ ألف ليرة سورية، وأصدر المدير العام للمؤسسة تعميماً لجميع الفروع لتطبيق ذلك.

وعن مبرر هذه الخطوة بيّن رئيس الاتحاد أن العامل الذي كان يحصل على كيس الطحين ونتيجة الظروف المعيشية الصعبة كان يضطر لبيعه بسعر بخس لا يتجاوز قيمته ٢٨٠ ألف ليرة في وقت تصل كلفته على المؤسسة إلى أكثر من ذلك بكثير، حينها كانت المؤسسة تخسر والعامل يخسر ولا تتحقق الغاية من منح هذا الكيس للعامل بهدف تأمين مصلحته لأن المؤسسة بعد فترة ستدعي أنه ليس لديها سيولة أو أن الاعتماد غير متوافر أو أن وزارة المالية لم ترصد المبلغ، وشيئاً فشيئاً تغيب هذه الميزة، لكن الأكيد أنها في حال توافر الحبوب سيعود كيس الطحين المقدمة للعامل وبشكل مؤقت ريثما تتحسن ظروف تأمين الحبوب حينها ستتم العودة إلى منح كيس طحين وبشكل شهري كما نص عليه النظام الداخلي للمؤسسة.

ورد صهيوني على سبب عدم منح هذا العامل لقيمة كيس الطحين نقداً من «السورية للحبوب»، أن منح العامل السلة نقداً ليس لمصلحته لأن المؤسسة بعد فترة ستدعي أنه ليس لديها سيولة أو أن الاعتماد غير متوافر أو أن وزارة المالية لم ترصد المبلغ، وشيئاً فشيئاً تغيب هذه الميزة، لكن الأكيد أنها في حال توافر الحبوب سيعود كيس الطحين الخاص للعامل وبشكل شهري كما نص عليه النظام الداخلي.

وأضاف رئيس الاتحاد في الربع الأول من العام الحالي تم توزيع السلة بقيمة ٣٠٠ ألف ليرة، وتشمل هذه الميزة أكثر من ٧٥٠٠ عامل وعاملة في كل مفاصل العمل في السورية للحبوب بما فيها المطاحن، منوهاً بأن هذه الخطوة جاءت بالتعاون والتفاهم بين التنظيم النقابي وإدارة المؤسسة ومجلس إدارتها، مضيفاً: هناك مؤسسات تمنح ميزات مماثلة للعاملين فيها، ومنها مؤسسة الدواجن التي تمنح العاملين فيها طبقي بيض شهرياً مجاناً، وكذلك المؤسسة العامة للمبافر تمنح العاملين يومياً ٢٥ كغ حليب شهرياً مجاناً و٤ كغ من اللحم كل ثلاثة أشهر، معرباً عن أمله أن تحذو جميع المؤسسات والشركات العامة الأخرى هذا الطريق بمنح العاملين لديها ميزات مماثلة على شكل عينات من منتجاتها.

وفيما يتعلق بالوجبة الغذائية وعدم حصول العامل على حقه في هذه الوجبة بيّن رئيس الاتحاد أن القانون نص على حصول العامل على وجبة غذائية وبشكل عيني، وتم تحديد هذه الوجبة حسب طبيعة العمل لكل موظف في الدولة، وجاء هذا التحديد ليس من باب اعتبارها ميزة إضافية لأجر العامل، بل كان الهدف من منح هذه الوجبة أن تسهم في تعويض العامل صحياً لما فقده نتيجة هذا العمل، وخاصة بالنسبة لمادتي البيض والحليب، وجاءت نتيجة دراسة صحية وقانونية واقتصادية أجريت لتعويض العامل لما فقده جسمه بسبب العملية الإنتاجية، وبهدف مده بأسباب البقاء والاستمرار في تقديم هذا الجهد.

وأضاف: لكن للأسف البعض سعى إلى تحويل حق الوجبة إلى تعويض مالي، وكلنا شهد ما نجم عن ذلك من حرمان أغلب العمال من هذا الحق، وبالتالي أعتقد أن الحكومة مطالبة الآن أن تعيد التأكيد على منح الوجبة الغذائية عينياً كما نص عليها القانون، وما قامت به وزارة النفط مؤخراً يصب في هذا الإطار وعلى كل مؤسسات الدولة التطبيق الفعلي لمنح الوجبة الغذائية بشكل عيني لتحقيق الهدف الذي وجدت من أجله.